النظرية العربية الدولية للتقييس.. دراسة نقدية في ضوء تداخل الاختصاص.

الأستاذ عثمان لخضر– جامعة الجزائر 2

الملخص:

تتناول هذه المداخلة مقاربة مبادئ النظرية العربية الدولية للتقييس التي وضع أسسها النظرية ومبادئها العملية محمد رشاد الحمزاوي ودعا في عديد أعماله إلى ضرورة تبنيها انطلاقا مما أضفاه عليها من منهجية علمية وضوابط دقيقة ، تساهم هذه الدراسة في تقصي المنطلقات العلمية التي استند عليها الباحث في وضعه لمعايير التقييس وذلك في ضوء تداخل الاختصاصات interdisciplines حيث ظهرت لنا التقاطعات جلية بين التوحيد ومبادئه في نظرية الحمزاوي ومبادئ التوحيد في مجال الاقتصاد .

منهج العرض:

أ– مقدمة: مفاهيم أساسية في صناعة المصطلح :Terminographie

1– التوحيد 2– التقييس 3– الترسيمة (محاولة لتأصيل الفروق بين هذه المصطلحات)

أنواع التقييس: 1– مقاييس تقنية 2– مقاييس اصطلاحية

ب– مبادئ نظرية التقييس عند الحمزاوي:

– مبادئ أساسية

– مبادئ التقييس في النظرية العربية الدولية :

ج – مبادئ التوحيد الاقتصادي د – بيان أوجه التماثل بين الاختصاصين

قبل أن نخوض في عرض مبادئ النظرية العربية للتقييس، يجدر بنا أن نبرز بعض المفاهيم الأساسية في علم المصطلح، والتي تعد بمثابة المصطلحات المفاتيح لفهم مبادئ التقييس الاصطلاحي منها: التوحيد والتقييس والترسيم وذلك على اعتبار ما وجدناه من اضطراب في تلقي هذه المصطلحات، فكثير من الباحثين يحدد العلاقة بين التوحيد والتقييس على أساس الترادف، ويظهر هذا الأمر على مستوى الممارسة في مقابلة المصطلحين تارة ب standardisation وتارة بمصطلح normalisation وعلى هذا الأساس لا يظهر عند هذا الصنف من الباحثين أي أثر لمصطلح الترسيم.

التوحيد: unification

يعرفه علي القاسمي بأنه (تخصيص مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد وذلك بالتخلص من الترادف والاشتراك اللفظي وكل ما يؤدي إلى الغموض والالتباس في اللغة العلمية أو التقنية)[2]

والتوحيد كما عرفته الجمعية الفرنسية لتوحيد الاستعمال AFNOR (له معنى واسع يتمثل في إعداد ونشر مجموعات من المعايير والمواصفات الخاصة بمنتجات العلوم والتقنيات لتكون أساسا للتفاهم بين المستعملين)[3]

ويعرفه الطاهر ميلة بأنه : (فرض استعمال موحد في دائرة معينة من النشاط العلمي أو الفني، وهذا لا يحصل إلا بعد اتفاق المستعملين فيما بينهم أو بأمر من سلطة موكلة لهذا الغرض)[4]

ما نلاحظه في هذه التعريفات هو اختلاف المنطلقات والأسس التي اعتمدها أصحاب هذه التعريفات في مقاربة مفهوم التوحيد الاصطلاحي، فقد ركز علي القاسمي على الشروط اللغوية التي يجب توافرها في المصطلح، وأهمها

تجنب ظاهرتي الترادف والاشتراك اللفظي، أما التعـــريف الذي اقترحته الجمعية الفرنسية لتوحيد الاستعمال فنراه يخص ظاهرة التقييس والتنميط، وإن كانت هذه الظـــاهرة أساسية فعلا في توحيد الاستعمال فهي بمثابة شرط اللزوم لتحقق التوحيد، إلا أن التفريق ضـــروري وأساسي بين المفاهيم وحدودها.

أما التعريف الذي اقترحه الطاهر ميلة فنراه أدق إذ جمع فيه الشروط اللغوية، أي الوضع مع شـــروط الاستعمال، وهذا تحقيقا للثنائية اللسانية الوضع والاستعمال في طبيعة اللسان البشري.

التقييس normalisation

أخذ هذا المصطلح من لغـــة الصناعة وقد ظهر تقريبا حالي سنة 1873 في الانكليزية والفرنسية، والتقييس حسب المنظمة الدولية للتقييس هو: نشـــاط يهدف إلى تحقيق الدرجة المثلى من النظـــام في محيط معين من خلال وضع شروط للاستخدام الشائع والمتكرر، مع الأخذ بعين الاعتبار لمشـــاكل فعليـــة أو محتملة ويضطلع بهذه المهمة مؤسسات دولية لها فروعه الوطنية وعلى رأسها المنظمة الدولية للتقييس ISO التي لها فروع للتقييس اللغوي ولها سلطة علمية تشريعية بالاعتماد على مبادئ التقييس المتفق عليها دوليا أو وطنيا.[5]

ولقد اعتمدت اللسانيات وعلم المصطلح وعلم المعاجم هذا المصطلـــح، وهو يفيد اختيـــار صيغة أو استعمال أو مصطلح أو تعبير معين من بين عدة مصطلحات كثيرة مترادفة متنافسة وأحيانا متداخلـــة للتعبير عن شيء أو مفهوم واحد فالتقييس بهذا المفهوم هو تلك المرحلة التقنية التي تسبق التوحيد فلا توحيد بلا تقييس [6]، ولا يتم التقييس إلا بوجود المواصفات ، والمواصفة عبارة عن وثيقة يتم وضعها بالاتفاق العام، وتقرها منظمة معترف بها، وتوفر للاستخدام العادي

قواعد وإرشادات أو خصائص للأنشطة أو نتائجها، بهدف تحقيق الدرجة المثلى من المعطيات وهي تستند على نتائج العلم والتقنية والتجربة، وتهدف إلى تحقيق التواصل الأمثل بين الناطقين[7].

أنواع التقييس: يوجد نوعان من المقاييس في مجال المصطلحات:

1- **مقاييس تقنية:** تسمى أيضا بمقاييس المواصفة، وتعد المقاييس التقنية مثل بقية المعايير التقنية الأخرى فهي تحدد المواصفات اللازمة لمنتوج ما من حيث طرق استعماله أو أنشطته أو نظامه الاصطلاحي وتمثل هذه المواصفات موضوع اتفاق عام[8] ، فالمعايير التقنية هي معايير خاصة بالجوانب الصناعية، حيث تتدخل في إجراءات إنتاج منتوج صناعي ما واستعماله ، وتوضع هذه المعايير في الأساس لضمان استغلال هذا المنتوج ما يسمح بإمكانية تعديله وتسويقه.[9]

مقاييس اصطلاحية : تتوجه المعايير الاصطلاحية صوب المصطلحات فتقيم بينها تفاضلا، كما تساعد في وضع تعريفات لها، فهذا النوع من المعايير أساسي في عملية تخصيص الرصيد اللغوي.

ويخصص الباحث لويك دبكر[10] مصطلح Standardisation للمعايير المتعلقة بالجانب الصناعي ويخصص مصطلح normalisation للمعايير اللغوية كما يشير إلى ضرورة التمييز بين مصطلح Normalisation ومصطلح officialisation terminologique فالمصطلح الثاني (الترسيم) يعد شكلا من أشكال التقييس غير أن هذا التقييس يظهر في إطار رسمي، حيث يساهم جمهور المستعملين في إضفاء نوع من السلطة في استعمال مصطلح بعينه.

مبادئ نظرية التقييس عند الحمزاوي:

حاول محمد رشاد الحمزاوي أن يؤسس لنظرية في قضية تقييس المصطلحات وتوحيدها، سماها **النظرية العربية الدولية للتقييس.**[11]

يؤسس الباحث نظريته انطلاقا من قضايا مبدئية ومنهجية يراها ضرورية قبل الخوض في أي مبدإ من مبادئ التوحيد الاصطلاحي ،وأهم هذه القضايا:

أ- الترادف والمشترك اللفظي والأخذ والعطاء تمثل مظاهر لغـــوية ليست مقصورة على العربية ، لكن تلحق كل اللغات مع الفارق الذي يتمثل في تصوراتنا اللغوية المتعلقة بالتوحيد ومستلزماته العلمية.

ب- ضرورة النظر في أربع إشكاليات يراها الباحث ضرورية قبل الدعوة إلى التوحيد العلمي الذي له أبعاده التربوية والثقافية والحضارية وهي:

1- عدم وجود مدونة عربية تحتوي على كل الرصيد العلمي والمصطلحي العربي المعاصر كما وكيفا في مختلف العلوم سواء بالوضع أو الترجمة، بحيـــث توفر للباحث الاصطلاحي الذي يسعى إلى التوحيـــد مصدرا موسوعيا يعبـــر عن آراء ومناهج وترجمات كل المعنيين بعلم من العلوم، حتى يقارن ويوازن حسب مقاييس لغوية وزمانية ومكانية وحتى اجتماعية وثقافية ، تساعده على استخلاص المختلف والمشترك وذلك بهدف توحيدها .

2- تخبط الخطاب العلمي العربي بين التراث و الدعوة إلى الحداثة ، فمنهم من يدعو إلى اعتماد المعاجم المتخصصة القديمة دون أن يبرهن على ذلك في واقع الأمر، وكأنها دعوة لرصد القديم مـــع التغني به للتبرؤ من تهمة التفريط فيه. ويستشهد الباحث في هذا السياق بأمين المعلوف في مقدمة معجم الحيوان وأحمد عيسى في معجم النبات ومصطفى الشهابي في معجم الألفاظ الزراعية، حيث دعا هؤلاء الباحثون إلى ضرورة الاستفادة من ذلك الرصيد الاصطلاحي الموجود في

مخصص ابن سيده ، غير أن الدراسة قد بينت أن كل واحد منهم لم يأخذ أكثر من ثمانية مصطلحات من هذا المعجم.

3- الخلط بين اللفظ أو الكلمة العادية والمصطلح العلمي والفني أو التكنولوجي.

4- وحدة المصطلح : وهنا يميز الباحث بين وحدة المصطلح ووحدانيته ، فوحدة المصطلح ضـــرورية، لكن هذا لا يعني وجود صيغ افرادية فقط في وضع المصطلحات (الوحدانية) بل يوجد من العلوم مالا يقتصر على مصطلح مفرد، فالمصطلحات الكيميائية تتكون من عنصرين فأكثر كثاني الأكسيد يكون مصطلحا واحدا لو أسقط أحدهما لانتفى معنى هذا الجسم الكيميائي.

إن طرح هذه الإشكاليات الأربعة يمثل في نظر الباحث شرط لزوم يمهد لتوحيد المصطلح وتقييسه اللذين يمثلان بدورهما شرط كفايته .

أهم المبادئ التي وضعها هذا الباحث هي :

1- **الاطراد أو الشيوع** : يقاس المصطلح باعتبار المصـــادر والمراجـــع التي تؤيد المصطلـــح الواحد وتحتج له ، وحصر الباحـــث عدد المراجـــع التي يمكن الاعتمـــاد عليها في خمسة على الأقـــل فيختار اللفظ الأغلب ورودا فيها ثم يسند إليه أعلى رقم .

2- **يسر التداول** : وفيه يســـند أعلى رقم للمصطلـــح الأقل حـــروفا من غيـــره ، دعما لإيجـــازه ، وبالأحرى الثلاثي منه ، لأنه متمكن كما في العربيـــة حسب سيبويه ومنه يتيسر الاشتقاق والتوليد .

3- **الملاءمة** : وبمقتضاها يختار المصطلح حسب الميادين المستعمل فيها . ويسنـــد أعلى رقم للمصطلـــح الأقل توزيعا على العلـــوم الأخـــرى دعما لقوتـــه الاصطلاحية التي تتشتت عندما يستعمل في علوم كثيرة .

4- التوليد اللغوي والمعجمي : وبمقتضاه يسند أعلى رقم للمصطلح الذي تتولـــد منه مشتقات أكثر من غيره

ولقد طبق الباحث هذه المبادئ على مصطلح هاتف الذي ترجم إلى العربية بعشرة مترادفات ، ووضع الأرقام المسندة في مستوى هذه المعايير تنازلية من 10 إلى 1 فجاء العرض على النحو الآتي:

الجدول	الترجمات	الاطراد	يسر التداول	الملاءمة	التوليد	المجموع
1	تليفون	9	4	9	6	28
2	هاتف	9	8	9	8	34
3	مسرة	1	6	1	6	14
4	مقول	1	6	1	6	14
5	إرزيز	1	4	1	4	10
6	سماعة كبريت	1	1	1	1	4
7	سماعة	1	1	1	1	4
8	آلة تكلم عن بعد	1	1	1	1	4

9	آلة متكلمة	1	1	1	1	4
10	تليغراف ناطق	1	1	1	1	4

نرى أن الباحث محمد رشـــاد الحمزاوي لم يبتعد في كثير من مبادئ نظريتـــه حول توحيد المصطلحات العربية عن بعض المبادئ العامـــة المعتمدة في مجـــال التقييس الاقتصادي :

فالاطراد والشيوع كمبدإ للتقييس الاصطلاحي يقابله ما يسمى **بالاتفاق العام** في ميدان التقييس الاقتصادي، ويعني (الاتفاق العام حول محتويات المواصفات القياسية وهذا من خلال تعاون جميع الجهات المعنية ووصولها إلى فهم متبادل لوجهات نظر بعضها بعض)[12].

أما **يسر التداول** فيقابله **التبسيط** في المجال الاقتصادي، والتبسيط: هو(التقليل من التعقيد لتسهيل الفهم وتسهيل التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي ، أي اختصار عدد نماذج المنتجات إلى العدد الذي يكفي لمواجهة الاحتياجات في وقت معين وذلك باختصار أو استبعاد النماذج الزائدة أو استحداث نموذج جديد ليحل محل نموذجين أو أكثر على ألا يخل ذلك بحاجة المجتمع ورغبات المستهلكين)[13]

أما مبدأ الملاءمة الذي اختاره الباحث لتحقيق التوحيد الاصطلاحي فهو لا يختلف كثيرا عن مبدأ **تحقيق الملاءمة للاستعمال** في المجال الاقتصادي، (فجودة منتج ما لا تعني صلاحيته لاستعماله في كل مكان وإنما يجب أن ترتبط بظروف الاستخدام وهذا ما يتطلب وجود مواصفات تأخذ بعين الاعتبار ظروف تطبيقها)[14].

بينما نجد أن **مبدأ التوليد اللغـــوي والمعجمي** يماثل إلى حد كبير **مبدأ التبادليـــة** في المجال الاقتصادي أي (مدى قدرة المنتج على إنتاج عدد كبير من الأجـــزاء المتماثلة في الحجم والشكل إلى الحد الذي يضمن استبدال جزء منها بجزء آخر يمتلك درجة الأداء نفسها)[15].

يمكن أن نلخص نقاط الاتفاق بين المبادئ التي وضعها الباحث محمد رشاد الحمزاوي ومبادئ التقييس الاقتصادي في الخطاطة التالية:

المبادئ التي وضعها الباحث	مبادئ التقييس الاقتصادي
الاطراد والشيوع ⟵	الاتفاق العام
يـــسر التـــداول ⟵	التبسيط
الملاءمـــــــــة ⟵	ملاءمة الاستعمال
التوليد اللغوي والمعجمي ⟵	التبادلية

إن الاستفادة من نتائج البحوث العلمية في مختلف التخصصات لإثراء البحـــث اللساني بمختلف مستوياته صار من الناحية المنهجيـــة ضرورة وحتمية في ظـــل انتشار ظاهرة تداخل الاختصاص (interdisciplines)،(فقد اقتربت فروع العلم حتى كادت تذوب في وحدة تشملها جميعا ومن ثم أصبحت وحدة العلم هي المثل الأعلى الإيجابي للروح العلمية المعاصرة)[16] كما أن تقاطع العلوم أو تقاربها على الأقل يزيد من صلابة نظرياتها ، لذا نجد أن الباحث قد اجتهد في الاستفادة من المبادئ المعتمدة في مجال التقييس الاقتصادي ليضع على منوالها مبادئ للتقييس الاصطلاحي. فالباحث استطاع التأليف بين المعطيات اللغوية وآلية ضبطها كتعميمات **تؤكد أحقية الباحث في الارتقاء بالبحث إلى مستوى النظرية** ، وهذا أرقى درجات الإتيان بالجديد في الكتابة اللسانية حيث (إن الفرد قد يساهم في تقدم البحث بطرق

مختلفة تنحصر جلها في الإتيان بالجديد، والجديد درجات أرقاها أن يتقدم الفرد بنظرية فرعية أو كلية للظواهر المدروسة)[17] .

أما الفضل الذي تقدم به هذا البحث فيكفيه التنبيه على أهمية ما قدمه صاحب هذه النظرية من مبادئ علمية ، فضلا عن العلائق التي أثبتناها بين مبادئ هذه النظرية وما وجدناه من مبادئ التقييس الاقتصادي، وهذا لا يعدو أن يكون دعوة إلى ضرورة الاستفادة من مناهج العلوم الصرفة[18] في مقاربة الظاهرة اللغوية.

هوامش البحث :

1- محمد رشاد الحمزاوي: ولد بمدينة تالة من ولاية القصرين في 12مارس 1934 ، دخل الكتّاب بمسقط رأسه ثم التحق بالتعليم الابتدائي بمدينة الكاف ثم التحق بعد ذلك بالمدرسة الصادقية بتونس العاصمة، وبعد الحصول على الباكالوريا التحق بمعهد الدراسات العليا بتونس ومنه إلى جامعة السوربون بباريس حيث أحرز على الإجازة في اللغة العربية عام 1960 ثم واصل الدراسة بجامعة ليدن بهولندا، حيث أحرز على شهادة في اللغات الساميـة (العبريّة والآرامية والسريانية) وعلى دكتوراه الدولة في اللغة العربية وآدابها من جامعة السربون عام1972. عمل محمد رشاد الحمزاوي بالجامعة التونسية كما عمل بالخليج العربي بجامعات الإمارات العربيّة وعُمان. وإلى جانب ذلك أسندت إليه مسؤوليات إداريّة عديدة بتونس ومن أهمها إدارة التعليم العالي وإدارة دار المعلمين العليا بتونس. وهو عضو في العديد من المجامع وأحد مؤسسي جمعية المعجمية العربية بتونس وقد ترأسها كما ترأس تحرير مجلتها مجلة المعجمية. ومن مؤلفاته في المعجمية :

- أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة مناهج ترقية اللغة تنظيرا ومصطلحا ومعجما، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1988.

- من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1986.

- العربية والحداثة أو: الفصاحة فصاحات، الناشر: دار الغرب الإسلامي، 1986.

2- علي القاسمي ((النظرية العامة لوضع المصطلحات وتوحيدها وتوثيقها)) ، مجلة اللسان العربي ج1، مكتب تنسيق التعريب ، المغرب 1980، ص 13

3- الطاهر ميلة : نوعية المصطلحات العلمية المستعملة في التعليم الثانوي، مذكرة لنيل دبلوم الدراسات المعمقة، جامعة الجزائر ، ص18

4- نفســـه: ص19

5- الحمزاري: المعجمية: مصطلحاتها ومفاهيمها، مركز النشر الجامعي ، تونس 2004

6- الطاهر ميلة : محاضرات في وحدة المعجمية، ألقيت على طلبة الماجستير تخصص علوم اللسان ، الموسم الجامعي 2008/2007

7-voir:Pieer Auger, la normalisation terminologique , sur iternet:

www.dictio.flsh.usherbrooke.ca

8 -Bureau de traduction canada :sur iternet:www.btb.termiumplus.gc.ca

9 - Loik depecker:terminologie et standardisation: sur iternet:

www.realiter.net

10- Ibid

11- محمد رشـــاد الحمزاوي ((رؤية عربيـــة لتوحيد المصطلح العلمي وتقييسه))، مجلة مجمع اللغة العربية القاهرة 1999، عدد90، ص 177

12- وزارة التربية الوطنية: الاقتصاد والمناجمنت والقانون، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، الجزائر2007، ص76

13 - نفســـه، ص 76

14 - نفســـه، ص 77

15- نفســـه، ص77

16- محي الدين محسَّـــب: انفتاح النســـق اللساني، دراسة في التـــداخـــل الاختصـــاصي، دار الكتاب الجديد ، ط1، لبنان 2008، ص11

17- الفاسي الفهري: اللسانيـــات واللغة العربيـــة، دار توبقـــال للنشر، ط1 ، المغرب 1985 ص62

18 – تزداد الحاجة يوما بعد يوم إلى ضرورة تكييف مناهجنا اللسانية مع مستجدات البحث التي تصل إليها العلوم الرياضية والتجريبية، طبعا مع مراعاة جانبين أساسين هما :

أ – تجنب الاسقاطات التي نلجأ إليها في العادة مع تراثنا ، وما توصلت إليه هذه العلوم، وهو إسقاط يقرأ تراثنا قراءة تثير من الالتباسات العلمية والمنهجية ما يحول دون فهمه على الوجه السليم. وهنا يجب أن نفرق بين الظاهرة اللغوية – وإن خصصناها بالمدونة العربية – وبين بحوث القدامى في دراستهم لهذه الظاهرة، فالجانب الأول هو الذي نعنيه بالاستفادة من مناهج العلوم الحديثة.

ب – فهم الجانب المنهجي والمعرفي لمناهج هذه العلوم وعدم الاكتفاء بالبحث في عينة من المصطلحات معزولة عن حقولها التصورية التي نشأت في كنفها. وقد يساهم هذا الجانب إلى حد كبير في قراءة أعمال القدامى على الوجه الذي أرادوه أن يفهم به.